المستجدات الاقتصادية

نشرة صادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

مايو 2026

economicmedia economicmedia.net

المستجـــــــــــــــدات الاقتصـــــــادية

وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

مايو 2026م

المحتويات

مقدمـــة 3

تحليـــل المشـــهد الاقتصـــادي 4

إستشـــراف المســـتقبل 7

أبرز الأخبـار والمؤشـرات 8

1- إجـراءات مجلـس القيـادة الرئاسـي والحكومـة اليمنيـة والبنـك المركـزي اليمنـي والمسـتجدات ذات الصلـة 8

2- المسـتجدات المتعلقـة ببيئة الأعمـال والقطاع الخاص اليمنـي 13

3- أخبار ذات طابع إنسـاني وتنموي واقتصادي 14

4- متوسـط أسـعار الصـرف في عـدن وصنعـاء..... 17

5- متوسـط أسـعار الوقـود 18

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لرصد أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة على مسار الاقتصاد وانعكاساتها على معيشة المواطنين. وتتابع النشرة بصورة منتظمة أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، وعلى رأسها تحركات أسعار الصرف والقرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة، إلى جانب مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها.

كما تقدم قراءة تحليلية مهنية تربط المؤشرات بسياقاتها المختلفة، اعتمادًا على رصد وتوثيق دوري، بهدف توفير صورة دقيقة وموضوعية تشكل مرجعًا للباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

2 تحليل المشهد الاقتصادي في شهر مايو 2026م

دخل الاقتصاد اليمني خلال مايو 2026 مرحلة جديدة من الضغوط المركبة، حيث تزامنت أزمة المالية العامة مع تصاعد الاختلالات الخدمية، خصوصًا في قطاع الكهرباء مع ارتفاع درجة الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، واستمرار توقف صادرات النفط، المصدر الرئيسي للإيرادات السيادية للحكومة المعترف بها دوليًا. وفي ظل هذا الواقع، لجأت الحكومة إلى حزمة من الإجراءات المالية والإدارية هدفت إلى تعويض جزء من الفجوة التمويلية المتزايدة، وفي مقدمتها تحرير سعر الدولار الجمركي.

جاءت تلك الحزمة من الإجراءات بعد سلسلة اجتماعات لمجموعة محدودة من قيادات الدولة، والتي وجدت أنه ما من خيار آخر لمواجهة العجز الكبير في إيرادات الدولة في ظل استمرار توقف صادرات النفط.

يُعدّ رفع سعر الدولار الجمركي في جوهره محاولة لنقل جزء من عبء الأزمة المالية من الخزينة العامة إلى السوق. وقد جاء التوقيت مُحسوبًا: قُبيل عطلة عيد الأضحى المبارك، وبالتزامن مع حزمة اجتماعية تحتوي الاحتقان الشعبي، تضمنت منح بدل غلاء معيشة بنسبة 20% لموظفي الدولة وصرف العلاوات المتراكمة للأعوام 2021-2024 مع فتح باب التسويات الوظيفية المتوقفة منذ أكثر من 13 عامًا.

يمثل القرار نقل جزء من هذا العبء إلى السوق والمستهلكين، حتى وإن استثنى رسميًا السلع الأساسية المعفاة من الرسوم الجمركية. إذ أن ارتفاع الرسوم على السلع الوسيطة والكمالية ينعكس بصورة غير مباشرة على تكاليف النقل والتوزيع والخدمات، بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية إضافية داخل الاقتصاد.

وقد كشف الحوار بين الحكومة وممثلي القطاع الخاص عن خلل تقني في صياغة القرار أدى إلى تطبيق رسوم على السلع الأساسية، وأجبر التجار على دفع مبالغ مالية كبيرة لكافة السلع على خلاف الإعلان الرسمي وهو ما وعدت الحكومة بتصحيحه، في مؤشر على هشاشة منظومة التخطيط والتنسيق المؤسس.

وشهد شهر مايو ظاهرة مهمة تمثلت في استمرار الاستقرار النسبي لسعر صرف الريال في مناطق الحكومة مقارنة بالأشهر السابقة، مقابل استمرار ارتفاع الأسعار المحلية، خاصة أسعار الوقود والخدمات الأساسية، الأمر الذي يشير إلى أن التضخم الحالي لم يعد مرتبطاً فقط بسعر صرف العملة، بل أصبح مدفوعًا بمجموعة أوسع من العوامل منها ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، وارتفاع أسعار الوقود ، وارتفاع تكاليف النقل الداخلي،

واختلالات في إدارة سلاسل الامداد بصورة عامة.

وعلى الصعيد المؤسسي تواصل الحكومة المضي في حزمة إصلاحات تستهدف تحسين إدارة الموارد العامة وتعزيز الانضباط المالي ومكافحة الجبايات غير القانونية وتوحيد الإيرادات العامة، منبثقة من قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم 11 لعام 2025 بشأن أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

غير أن التحدي الرئيسي لا يزال يتمثل في التنفيذ الفعلي لهذه القرارات. فالتجربة اليمنية خلال السنوات الماضية أظهرت أن المشكلة لا تكمن في غياب السياسات أو القرارات، وإنما في محدودية قدرة المؤسسات على تطبيقها في بيئة تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والعسكرية والمحلية.

ومن هذا المنظور، فإن نجاح الإصلاحات الحالية سوف يقاس بمدى قدرة الحكومة على:

- استعادة السيطرة على الموارد العامة.
- تقليص الجبايات غير القانونية.
- تعزيز توريد الإيرادات إلى البنك المركزي.
- فرض الانضباط المالي على المؤسسات والوحدات الاقتصادية الحكومية.
- الحد من التداخل بين السلطات المحلية والمركزية في إدارة الموارد.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد واصل القطاع الخاص العمل في بيئة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين. ففي مناطق سيطرة الحوثيين استمرت المخاوف المرتبطة بحقوق الملكية والتدخلات في الأصول الخاصة، كما ظهر في قضية أراضي بنك التضامن على سبيل المثال.

وفي المقابل، شهدت مناطق الحكومة تحركات تهدف إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، خاصة في قطاع الكهرباء والاستثمار، من خلال إنشاء وحدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والدفع نحو تطوير مشاريع استثمارية جديدة.

لكن قدرة هذه المبادرات على جذب استثمارات حقيقية ستظل مرتبطة بشروط أساسية يأتي على رأسها توفير الحد الأدنى من الاستقرار الأمني والمؤسسي وتحسين بيئة الاعمال وتوفير الضمانات القانونية وحماية المستثمرين، وذلك بالتزامن مع توافر إرادة سياسية جادة للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وخلاصة الأمر فإنه من المرجح أن تحقق إجراءات تحرير سعر الدولار الجمركي زيادة ملموسة في الإيرادات الحكومية، إلا أن ذلك سيأتي على حساب ارتفاع إضافي في تكاليف المعيشة والضغوط التضخمية. وعلى المدى المتوسط سيبقى الاقتصاد اليمني مرهوناً بقدرة الحكومة على تحويل الإصلاحات الاقتصادية المعلنة من قرارات على الورق إلى نتائج ملموسة في الإيرادات والخدمات العامة، وبدرجة التقدم في معالجة الاختلالات السياسية والأمنية التي ما تزال تمثل العائق الأكبر أمام التعافي الاقتصادي.

لاسيما مع ظهور ملامح تباين بين أعضاء الحكومة، مع حالة من غياب التركيز على أهداف وأولويات موحدة واستمرار الانقسام والتباينات مع السلطات المحلية، وبقاء مستويات متعددة لنفوذ أعضاء مجلس القيادة الرئاسي الذي يؤثر بصورة مباشرة.

3 استشراف المستقبل

في ضوء التحديات السابقة، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات محتملة للمسار الاقتصادي خلال الأشهر القادمة:

1. السيناريو الأول: سيناريو الوضع الراهن :

السيناريو الأكثر احتمالاً على المدى القصير : تتدخل المملكة العربية السعودية في اللحظات الحرجة لدعم الاستقرار المالي فيما تواصل الحكومة العمل وفق سياسة إطفاء الحرائق أو الترقيعات دون المضي قدما في إنجازات حقيقة على الصعيد الهيكلي وتحسين اداءها وخدماتها للمواطنين.

2. السيناريو الثاني:

سيناريو متشائم حيث يفترض أن تتصاعد حدة الاحتقان الشعبي بفعل تردي الخدمات وارتفاع الأسعار مما يفضي إلى مزيد من الاحتجاجات الواسعة والتي تستفيد منها أطراف تريد إضعاف الحكومة الشرعية. وقد يكون هذا مقدمة لضغط معين نحو التفاوض مع جماعة الحوثي للوصول إلى تسوية للأزمة.

3. السيناريو الثالث:

السيناريو المأمول وإن يبدو من الصعب تحقيقه ويفترض أن تحقق الحكومة نجاحات ملموسة في توحيد الإيرادات وكبح الجبايات غير القانونية وتنجح في إطلاق شراكات مع القطاع الخاص لاسيما في قطاعات مهمة كالكهرباء والاتصالات وتنتظم في تقديم الخدمات للمواطنين.

4 أبرز الأخبار والمؤشرات خلال شهر مايو 2026م

1. إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة:

مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها:

- أقرت الحكومة اليمنية في عدن تنفيذ قرار تحرير سعر الدولار الجمركي استنادًا إلى قرار مجلس القيادة الرئاسي رقم 11 لعام 2025، في خطوة من شأنها رفع التعرفة الجمركية بنسبة تتجاوز قليلًا 100 بالمئة، بعد أن كان سعر الدولار الجمركي محددًا عند 750 ريالًا للدولار الواحد. وفي محاولة لاحتواء التداعيات المعيشية المتوقعة، أعلنت الحكومة اعتماد بدل غلاء معيشة بنسبة 20 بالمئة لموظفي الدولة، وصرف العلاوات السنوية المتأخرة للأعوام 2021-2024، إضافة إلى معالجة التسويات الوظيفية المتوقفة منذ أكثر من 13 عامًا.
- أقر المجلس الأعلى للطاقة، خلال اجتماعه في العاصمة المؤقتة عدن برئاسة رئيس الوزراء شائع الزنداني، توجيه جميع المحافظات بتوريد إيرادات مؤسسات الكهرباء المحلية إلى حساب المؤسسة العامة للكهرباء لدى البنك المركزي، بما يضمن انتظام الموارد المالية وتعزيز قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها التشغيلية، وذلك ضمن حزمة إجراءات لتحسين خدمة الكهرباء وتأمين استمرارية التوليد.
- أشار عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني محمود الصبيحي إلى إمكانية استئناف تصدير النفط والغاز لأول مرة منذ توقف الصادرات أواخر عام 2022، مؤكداً خلال لقاء افتراضي مع السفيرة البريطانية لدى اليمن أهمية استمرار الدعم الإقليمي والدولي لتهيئة بيئة آمنة تدعم التعافي الاقتصادي وإعادة تشغيل صادرات الطاقة.
- ناقش مجلس القيادة الرئاسي، خلال اجتماع عقده الثلاثاء، 12 مايو برئاسة الدكتور رشاد العليمي وبحضور أعضائه، المستجدات المحلية ومسارات الإصلاحات الاقتصادية والخدمية والأمنية، مع التأكيد على مضاعفة جهود الحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز أداء مؤسسات الدولة. كما استعرض المجلس نتائج زيارة رئيسه إلى جيبوتي ومباحثاته بشأن تعزيز التعاون الإقليمي وأمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، مشيداً بتعزيز الحضور اليمني في قضايا الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والتهريب. وتناول الاجتماع التطورات الأمنية في المحافظات المحررة، مشيداً بجهود الأجهزة الأمنية في

المحافظات المحررة، مشيداً بجهود الأجهزة الأمنية في ملاحقة العناصر المتورطة في أعمال إرهابية، كما أقر إجراءات لتعزيز الأداء المؤسسي، وجدد إدانته للهجمات والتهديدات الإيرانية ضد منشآت مدنية واقتصادية في دول المنطقة.

- اختتم فريق الحكومي في العاصمة السعودية الرياض، أعمال الحوار رفيع المستوى بين القطاعين العام والخاص حول قطاع الكهرباء في اليمن، بمشاركة مسؤولين حكوميين ومؤسسات تمويل دولية وشركات من القطاع الخاص، حيث ناقش المشاركون مشروع إنعاش قطاع الكهرباء وإعادة تأهيل الشبكات وتوسيع مشاريع الكهربة الريفية وفرص الشراكة الاستثمارية. وأكدت الحكومة اليمنية التزامها بمواصلة إصلاحات القطاع وتعزيز الحوكمة وتحسين بيئة الاستثمار، فيما خلصت الاجتماعات إلى جملة من المخرجات شملت تفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستكمال نموذج موحد لعقود شراء الطاقة، وإعداد مشاريع كهربائية جاهزة للاستثمار وتعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين لتحويل التفاهمات إلى مشاريع تنفيذية.
- أصدر رئيس مجلس الوزراء شائع الزنداني القرار رقم 7 لسنة 2026م، القاضي بإنشاء "وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، في خطوة تهدف إلى إعادة هيكلة وتطوير البيئة الاستثمارية والتنموية، وتشجيع رأس المال الوطني والأجنبي على المساهمة في جهود التعافي الاقتصادي. وبموجب القرار، ستتولى الوحدة الجديدة تنظيم وإدارة شؤون الشراكة بين القطاعين، باعتبارها الجهة الفنية والاستشارية المركزية المعنية بتطوير وتنفيذ مشاريع الشراكة والعمل على تذليل العقبات التي تواجهها.
- وجهت الحكومة اليمنية دعوة رسمية إلى الشركات البريطانية العاملة في قطاعي الطاقة والمعادن للاستثمار في البلاد، ضمن جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الشراكات الدولية، وذلك خلال لقاء وزير النفط والمعادن مع سفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن عبده شريف، حيث جرى بحث فرص التعاون الثنائي وآفاق تطوير قطاعي الطاقة والثروات المعدنية. وأكد الوزير توجه الوزارة لتهيئة بيئة استثمارية محفزة، مع التركيز على رفع كفاءة الإنتاج وتطوير الحقول وتأهيل الكوادر وتحديث الأداء، إلى جانب تبني تقنيات حديثة في الاستكشاف والإنتاج، فيما جددت السفيرة دعم بلادها للحكومة اليمنية والإصلاحات الاقتصادية. وتأتي هذه التحركات في سياق لقاءات دبلوماسية مكثفة تهدف إلى تنشيط التعاون الثنائي ودعم فرص الاستثمار في القطاعات الحيوية.

- وجّهت وزارة المالية اليمنية تعميماً إلى مصلحة الجمارك يقضي بفرض تدابير تعويضية مؤقتة بنسبة 20 بالمئة على مادتي الدقيق ومياه الشرب، وذلك لمدة عام ابتداءً من الأول من مايو 2026، بهدف الحفاظ على المخزون الاستراتيجي ومعالجة التحديات التي تواجه شركات مطاحن الدقيق. واستند القرار إلى مذكرة صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة وتوجيهات من رئاسة الوزراء لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان استقرار الإمدادات، مع تعميم القرار على جميع المنافذ الجمركية للعمل بموجبه.
- قالت مصلحة الجمارك في عدن أن قرار الحكومة تحرير سعر الصرف الجمركي لن يشمل السلع الأساسية المعفاة من الرسوم، مثل القمح والأرز والأدوية المدرجة في القائمة الوطنية، موضحة أن القرار يستهدف السلع الكمالية وغير الضرورية بهدف رفع كفاءة تحصيل الإيرادات ومعالجة الاختلالات المالية. وأشارت إلى أن استمرار احتساب الرسوم بسعر صرف منخفض تسبب في خسائر كبيرة للخزينة العامة، متوقعة أن يسهم القرار في زيادة الإيرادات خلال العام الجاري ودعم تمويل الخدمات العامة وصرف المرتبات. ويأتي ذلك بعد إقرار مجلس الوزراء رفع سعر الدولار الجمركي للسلع غير الأساسية من 750 إلى 1550 ريالاً للدولار، ضمن حزمة إصلاحات اقتصادية ومالية، وسط مخاوف من انعكاسات القرار على الأسعار وتكاليف المعيشة.

البنك المركزي اليمني في عدن واللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات:

- البنك المركزي اليمني في عدن يحذر من المشاركة في مزادات علنية غير قانونية تنظمها جماعة الحوثي لبيع أراضي بنك التضامن بصنعاء، مؤكدا أن أي إجراءات بيع أو نقل ملكية تصدر عن جهات غير شرعية تعد باطلة ومعدومة الأثر قانونا، كما توعد بملاحقة المتورطين في هذه المعاملات محليا ودوليا.
- أقرت اللجنة خلال اجتماعها الرابع للعام 2026 في البنك المركزي اليمني بعدن، برئاسة محافظ البنك أحمد غالب، وبحضور وزيري الصناعة والتجارة والمالية، حزمة من الإجراءات التي لم تسمها حسب الخبر المنشور في وكالة سبأ للأنباء - الهادفة إلى تحسين كفاءة آليات تمويل وتنظيم الواردات، وضمان انسيابية تدفق السلع الأساسية إلى السوق المحلية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالاضطرابات الإقليمية وتأثيراتها على سلاسل الإمداد والشحن. كما شددت اللجنة على تعزيز الالتزام بالضوابط والإجراءات

المنظمة لتمويل الواردات عبر المنافذ البرية والبحرية، مع استمرار التنسيق بين البنك المركزي والجهات الحكومية ذات العلاقة لتسهيل عمليات الاستيراد والتجارة وفق الأطر المعتمدة، بما يحد من الاختناقات التموينية ويضمن استقرار تدفق السلع الأساسية.

- ناقش محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد غالب، في العاصمة المؤقتة عدن، مع مسؤولي البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر، تطورات الأنشطة المصرفية والترتيبات الجارية مع البنوك الإقليمية والدولية، إلى جانب جهود تسهيل التعاملات المالية الخارجية وتعزيز إجراءات الالتزام والامتثال وفق المعايير الدولية. كما تناول اللقاء تسريع إجراءات تمويل الاستيراد عبر اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات، بما يسهم في دعم استقرار الأسواق وتدفق السلع الأساسية، فيما أكد المحافظ استمرار البنك المركزي في التنسيق مع البنوك العاملة لتعزيز استقرار القطاع المصرفي ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني رغم التحديات الراهنة.
- أكد البنك المركزي اليمني أن الحادث الذي وقع صباح يوم الثلاثاء 12 مايو في مقره بالعاصمة المؤقتة عدن كان ناتجاً عن تماس كهربائي محدود داخل جراج المبنى، وتمت السيطرة عليه وإخماده فوراً دون تسجيل أي خسائر مادية أو إصابات بشرية. ونفى البنك صحة الأنباء المتداولة بشأن احتراق الأرشيف، موضحاً أنه محفوظ في موقع مؤمّن ومجهز بوسائل السلامة بعيداً عن موقع الحادث، كما أكد استمرار تنفيذ الإصلاحات والإجراءات التنظيمية رغم ما وصفه بحملات التضليل، داعياً المواطنين ووسائل الإعلام إلى تحري الدقة والاعتماد على المصادر الرسمية.

السلطات المحلية في المحافظات:

- قاد محافظ أبين مختار الرباش حملة أمنية لإزالة نقطة جبايات مسلحة استُحدثت شرق مدينة زنجبار، بعد تلقي بلاغات عن قيام مسلحين باحتجاز ناقلات وفرض رسوم غير قانونية على سائقيها، حيث تحرك على رأس قوة أمنية إلى الموقع واندلعت اشتباكات أسفرت عن إصابة شخصين أحدهما من مرافقيه، قبل أن تتمكن القوات من اعتقال أفراد المجموعة ونقلهم إلى السجن المركزي، وخلال النزول التقى المحافظ بسائقي الناقلات المحتجزة مؤكداً رفض هذه الممارسات التي تضر بحركة النقل وتشوه صورة المحافظة، ومشدداً على إحالة المتورطين إلى القانون، فيما

أُعيد فتح الطريق أمام حركة الشاحنات والمركبات، في خطوة حظيت بتفاعل واسع، وتأتي ضمن تحركات مستمرة منذ تعيينه منتصف مارس لإزالة النقاط غير الرسمية وإنهاء الجبايات المفروضة منذ سنوات. كما وجّه عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني عبدالرحمن المحرمي بتنفيذ حملة أمنية وميدانية لإزالة نقاط الجبايات المستحدثة وغير القانونية في محافظة لحج، عبر تشكيل حملة بقيادة قائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء حمدي شكري ونائبه العميد علي حسن الجهوري، لإيقاف أي عمليات تحصيل غير قانونية ورفع نقاط الجباية على الطرقات. وأكدت التوجيهات ضرورة منع استحداث أي نقاط تحصيل خارج الأطر القانونية، وضبط المخالفين وإحالتهم للجهات المختصة، في إطار جهود تعزيز سلطة الدولة وحماية مصالح المواطنين وضمان حرية التنقل. من جانبه، ثمّن محافظ لحج مراد الحالمي هذه الخطوة، معتبرًا أنها تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار ودفع جهود التنمية في المحافظة.

- حددت اللجنة الفنية في محافظة تعز والتي انعقدت برئاسة وكيل أول المحافظة لتقييم وتحديد سعر بيع الطاقة الكهربائية بمحافظة تعز تعرفة جديدة للكهرباء التجارية بواقع 900 ريال لكل كيلوواط، وأقرت أيضا فتح باب التنافس أمام المستثمرين، وإلغاء نظام "المربعات"، وتشكيل غرفة عمليات ولجان ميدانية لمتابعة تنفيذ التسعيرة، وإلزام مزوّدي الخدمة بإصدار فواتير رسمية، إلى جانب اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين.

- قالت الشركة اليمنية للغاز أنها دفعت بكميات إضافية إلى محافظة تعز عبر 10 مقطورات إسعافية من الغاز المنزلي المخصص للأسر وقطاع المركبات وكبار المستهلكين، وذلك حسب ما أسمتها بخطوة عاجلة للتخفيف من أزمة التموين وذلك بعد تنفيذ العشرات من ملاك الباصات الصغيرة في مدينة تعز وقفة احتجاجية تنديداً باستمرار أزمة الغاز وتراجع الكميات المخصصة للمحافظة، مطالبين بسرعة توفير الحصة الكاملة المقدّرة بسبع مقطورات يومياً، بعد انخفاضها إلى نحو خمس أو ست مقطورات فقط، ما تسبب في أزمة خانقة وطوابير طويلة أمام محطات التعبئة. وأكد المحتجون أن النقص الحاد فاقم معاناة المواطنين وقطاع النقل الداخلي المعتمد على الغاز، داعين الجهات المختصة إلى التدخل العاجل لضمان انتظام الإمدادات وتغطية الاحتياج الفعلي.

2. المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

- أعلنت محكمة خاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي في صنعاء عرض أراضٍ تابعة لبنك التضامن للبيع في مزاد علني بقيمة تقديرية تتجاوز 9.4 مليارات ريال يمني، ضمن ما وصفه مراقبون باستمرار استهداف الجماعة للقطاع الخاص. وبحسب إعلان نشرته صحيفة الثورة التابعة للحوثيين، فإن المزاد يشمل نحو 2792 لبنة عشاري موزعة على أربعة مربعات عقارية في منطقتي حزيز والسواد جنوب صنعاء، وذلك في إطار قضية تنفيذية ضد الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي والبنك. وكان البنك المركزي اليمني في عدن قد حذر سابقاً من المشاركة في أي عمليات بيع أو نقل ملكية لأصول البنوك عبر الجهات الخاضعة للحوثيين، معتبراً تلك الإجراءات باطلة وغير شرعية.
- أكد وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الخارجية محمد الحميدي توجه الوزارة لإنشاء وحدة خاصة بالاقتصاد الأزرق بهدف تطوير الاستثمارات المرتبطة بهذا القطاع والاستفادة من الموقع البحري الاستراتيجي لليمن المطل على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي. جاء ذلك خلال مشاركته في النسخة الثالثة من مختبر الابتكار الاجتماعي التي أُقيمت في عدن تحت شعار "الاقتصاد الأزرق"، حيث أوضح أن المفهوم يشمل إلى جانب قطاع الأسماك السياحة الساحلية والمنتجعات والخدمات المرتبطة بالشواطئ، مشيراً إلى اهتمام الوزارة بدعم رواد الأعمال عبر إنشاء وحدات متخصصة ورعاية المبادرات والمشاريع الابتكارية.
- أصدرت سلطات جماعة الحوثي في صنعاء، عبر ما تُعرف بـ هيئة التفتيش القضائي التابعة لمجلس القضاء الأعلى، تعميماً قضائياً يقضي بمنع إغلاق أي مصنع، أو شركة، أو مؤسسة أو محل تجاري بشكل مباشر، إلا بعد استكمال الإجراءات القانونية المنصوص عليها، مع التشديد على أن أي قرار بإغلاق منشأة يجب أن يكون مبنياً على مسار قضائي صحيح وتحت رقابة المحكمة. وجاء في مضمون التعميم، الصادر في منتصف مايو، أن بعض المحاكم كانت تتخذ قرارات إغلاق لمنشآت تجارية أثناء نظر القضايا المنظورة، وهو ما اعتُبر إجراءً يضر بالنشاط الاقتصادي والاستثماري، لذلك تم توجيه القضاة إلى الإبقاء على المنشآت مفتوحة أثناء سير التقاضي، مع استخدام بدائل قانونية مثل تعيين حارس قضائي بدلاً من الإغلاق الكامل، بما يضمن استمرار النشاط التجاري وحماية الحقوق المتنازع عليها.

3. أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

- أعلنت المملكة العربية السعودية، تقديم دعم عاجل للحكومة اليمنية بالمشتقات النفطية بقيمة 150 مليون دولار عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، لتغطية احتياجات تشغيل محطات الكهرباء حتى نهاية عام 2026، بهدف التخفيف من أزمة الكهرباء وتحسين الخدمات الأساسية. ويأتي هذا الدعم ضمن سلسلة من المنح والمشاريع السعودية لقطاع الكهرباء والبنية التحتية في اليمن، حيث سبق للمملكة أن قدمت منحاً نفطية في أعوام 2018 و2021 و2022، إضافة إلى منحة وقود ومشاريع تنموية أُطلقت مطلع العام الجاري لدعم استقرار قطاع الكهرباء وتعزيز الخدمات العامة في البلاد. يأتي ذلك بعد أن شهدت مدينة عدن خلال شهر مايو واحدة من أسوأ أزمات الكهرباء في خلال السنة، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة إلى أكثر من 40 درجة مئوية، ما فاقم معاناة السكان جراء الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي. وجاءت الأزمة نتيجة النقص الحاد في الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد، وتراجع القدرة الإنتاجية للمحطات، وارتفاع تكاليف التشغيل، حيث لم تتجاوز القدرة المتاحة في بعض الفترات 255 ميجاوات وانخفضت أحياناً إلى أقل من 200 ميجاوات، مقابل طلب يفوق بكثير حجم الإنتاج حيث يبلغ الاحتياج الفعلي لمدينة عدن في أوقات الذروة الصيفية ما بين 600 إلى 750 ميجاوات. وخلال النصف الثاني من الشهر، وصلت ساعات الانقطاع في بعض مناطق المدينة إلى 18 و19 ساعة يومياً مقابل ساعتين فقط من التشغيل، ما دفع العديد من الأسر إلى قضاء ساعات الليل فوق أسطح المنازل هرباً من الحرارة الشديدة، في حين تصاعدت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتدخل حكومي عاجل لمعالجة الأزمة.
- شهدت أسعار المشتقات النفطية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً خلال شهر مايو ارتفاعات جديدة، في إطار موجة متواصلة من الزيادات التي بدأت منذ أبريل الماضي، مدفوعة بارتفاع تكاليف الاستيراد والشحن والتأمين البحري، إلى جانب الإجراءات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة مؤخراً، وعلى رأسها تحرير سعر الدولار الجمركي. وتُظهر مقارنة الأسعار خلال الأشهر الثلاثة الماضية أن الديزل كان الأكثر تأثراً بهذه المتغيرات، إذ ارتفع سعر صفيحة الديزل (20 لتراً) من نحو 23 ألف ريال في مارس/آذار إلى 29.5 ألف ريال في أبريل/نيسان بزيادة بلغت 28.3%، قبل أن تسجل زيادة جديدة خلال مايو/أيار بنسبة 24.5% ليصل سعر الصفيحة إلى 36 ألف ريال، أي بزيادة إجمالية تقارب 56.5% خلال شهرين فقط. أما البنزين، فقد ارتفع سعر

سعر الصفيحة من 23 ألف ريال إلى 29.5 ألف ريال في أبريل بنسبة مماثلة بلغت 28.3%، قبل أن يستقر عند هذا المستوى خلال مايو دون تسجيل زيادات إضافية. وجاءت الزيادة الأخيرة في أسعار الديزل بعد أيام من إعلان الحكومة حزمة إصلاحات اقتصادية ومالية تضمنت تحرير سعر الدولار الجمركي ورفع قيمة الرسوم الجمركية المحتسبة على الواردات، وهي إجراءات تهدف إلى تعزيز الإيرادات العامة وتحسين الوضع المالي للدولة، لكنها أسهمت في الوقت نفسه في رفع تكاليف الاستيراد. كما تزامنت هذه التطورات مع استمرار ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري نتيجة التوترات الأمنية في البحر الأحمر، ما أدى إلى زيادة الأعباء على شركات استيراد الوقود وانعكس مباشرة على الأسعار المحلية.

- أعلنت السفيرة البريطانية لدى اليمن عبده شريف تخصيص المملكة المتحدة 25 مليون جنيه إسترليني (نحو 33.7 مليون دولار) لدعم القطاع الصحي في اليمن وتعزيز تعافيه، وذلك خلال الاجتماع الثالث لمجموعة التنسيق الدولية للصحة في اليمن الذي عُقد في الرياض. وأوضحت شريف أن التمويل الجديد سيُوجَّه لتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، خاصة للنساء والأطفال، ودعم أكثر من 700 مركز صحي في مختلف أنحاء البلاد، مؤكدة استمرار الشراكة مع السعودية والحكومة اليمنية لضمان توفير الرعاية الصحية الأساسية لليمنيين. وشهد الاجتماع، الذي ضم أكثر من 20 ممثلاً عن الجهات المانحة والمنظمات الدولية والأمم المتحدة، مناقشات حول توحيد الأولويات وسد فجوات التمويل لحماية النظام الصحي اليمني من الانهيار.
- وضع وكيل محافظة مأرب، عبد ربه مفتاح حجر الأساس لمشروع تعزيز الأمن المائي في ثلاث مديريات بالمحافظة، بتكلفة إجمالية تبلغ 9.5 مليون ريال سعودي، بتمويل من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن والاتحاد الأوروبي. ويهدف المشروع إلى تحسين إمدادات المياه الصالحة للشرب لأكثر من 360 ألف نسمة من السكان المحليين والنازحين في مديريات (المدينة، الوادي، وحريب). ويتضمن المخطط المقرر إنجازه خلال 18 شهراً حفر 8 آبار جديدة وإعادة تأهيل 3 آبار قائمة وتزويدها بأنظمة الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى إنشاء 7 خزانات خرسانية وشبكات توزيع عامة.
- أكد تقرير حكومي أن أكثر من 1.5 مليون نازح داخلي في محافظة مأرب يواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي، في ظل تراجع فرص العمل وضعف مصادر الدخل، ما يستدعي

تدخلاً عاجلاً لتوفير المساعدات الغذائية وتوسيع مشاريع سبل العيش. وذكر التقرير السنوي للوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين لعام 2025 أن نحو 52% من الأسر تعاني من مستويات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود أكثر من 104 آلاف أسرة بحاجة إلى مساعدات عاجلة، بينها آلاف الحالات الحرجة. كما أشار إلى تفاقم الفجوة الغذائية خلال العام الماضي واستمرار تآكل مصادر الدخل، مؤكدًا الحاجة إلى دعم مستدام يشمل المساعدات الغذائية، وبرامج النقد مقابل الغذاء، ومشاريع صغيرة لاستعادة سبل العيش، إلى جانب توفير مخزون طارئ لمواجهة الأزمات المحتملة.

- وقع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لترميم 620 وحدة سكنية مخصصة للأسر ذات الدخل المحدود في محافظات عدن وتعز ولحج، بحسب ما أورده موقع الاقتصادية السعودي. وجرت مراسم التوقيع على هامش أعمال المنتدى الحضري العالمي في العاصمة الأذربيجانية باكو، وذلك ضمن المرحلة الثانية من مشروع "المسكن الملائم"، الذي يهدف إلى توفير سكن مناسب وتعزيز الاستقرار المجتمعي للأسر المستفيدة.

- تداول وثيقة رسمية صادرة عن وزارة النقل تكشف عن مطالبة مقاول بمبلغ 2.5 مليون دولار مقابل تنظيف أرضية مطار عدن الدولي، وهو ما أصدرت بشأنه قراراً بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة نائب الوزير للتحري في تفاصيل هذه المطالبة وآليات التعاقد، وسط استنكار واسع من الناشطين للرقم الموصوف بـ "الخيالي" في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

4. متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر مايو 2026م:

العملـــة	شراء	بيع
عـــــــــــــــــــــــــــدن		
دولار أمريكي	1571	
ريال سعودي	413	
صنعـــــــــــــــــــــــــــاء		
دولار أمريكي	532.8	
ريال سعودي	140	

5. متوسط أسعار المشتقات النفطية خلال شهر مايو 2026م:

صنعاء	532.8 = $1
عـدن	1571 = $1

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي

٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com

@Economicmedia

Economicmedia